الإشكاليات والعوامل المحددة
لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر

✍أ/ خالدي مسعودة - جامعة زيان عاشور - الجلفة -

يعالج هذا المقال مواقع الفعل والتطوير المستقبلي لمنظومة التعليم الجامعي في الجزائر وتحليل تشابكات هذه المنظومة مع عوامل الزمان وتعاقب الأحداث في المجتمع الجزائري، وفي إطار النظام العالمي الجديد ومتغيرات الزاحفة، واستجابة هذه المنظومة لمتطلبات العولمة في الدور والمفاهيم ومضامين المناهج في الفكر التربوي الجديد والمتجدد.

في سياق هذا التطوير، نحاول تبيين العوامل والمحددات التي تتيح عملية خيارات المستقبل في تخطيط سياسات التعليم الجامعي. وهذا يستدعي بالضرورة توضيح منطلقات التطوير والإشكاليات التي تواجهه، وترتبط هذه الإشكاليات بأبعاد ثلاثية **عالمية ومحلية وتعليمية**. ومن ثم سوف يتم تناول مجموعة تلك الإشكاليات والعوامل الحاكمة لأداء منظومة التعليم العالي/الجامعي **المحفزة** منها و**المعوقة** في مسيرة ذلك الأداء، من أجل رسم مسارات المستقبل المتصورة على الأفق الزمني القريب والمتوسط والبعيد في تلاحقها.

وتتضمن المنطلقات الأساسية ما يلي:

1. ضرورة إحداث تغيرات نوعية في منظومة التعليم عامة والتعليم العالي/الجامعي خاصة بما تفرضه طبيعة التحولات الحضارية وما ارتبط بها – سبباً ونتيجة – من الثورات المعرفية والاتصالية. وتتناول تلك التغيرات للرؤية فيما يتعلق بغاياتها، وأهدافها واصطناع المفاهيم، والنظريات الإدراكية، التي تشكل إيديولوجية النظام التعليمي وتحدد سياسته ومواصفاته في مختلف جوانبه المؤسسية[1].

(1) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

2. التحول إلى معطيات اقتصاد السوق في التنمية إنتاجاً واستهلاكاً[1]، والذي اقتضى جملة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، وما يتهدده من مخاطر انفتاح الأسواق والمنافسة العالمية، ومصاعب حماية ما لدينا من ثروات وفرص للنمو، مع ضرورة تعظيم الموارد المادية المحدودة، والتركيز على التنمية البشرية، ويقتضي ذلك معرفة انعكاسات هذا التحول على أوضاع التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، مع تحديد لمسؤوليات الفرد والدولة نحو عمليات التمويل، وتجويد للعملية التعليمية في جميع عناصرها.

3. تأكيد أهمية السرعة في الإنجاز وفي متابعة تطورات العصر في المجالات المختلفة وخاصة في الجوانب المعرفية والقدرة على التكيف الذكي، حيث تضاعفت ثورة المعلومات والتكنولوجيا وما يستلزمه ذلك من تطوير للمحتوى الثقافي والمعلوماتي والتكنولوجي، وهذا يعني التناغم مع الذكاء الإنساني الحديث الذي تولد عن الآلات والوسائط التكنولوجية كالحاسوب وشبكات الإنترنت[2]، ويعني هذا أيضاً أكبر قدر من التوظيف لنظم المعلومات في إدارة العملية التعليمية ومضامينها ووسائلها.

4. التطوير والتحديث للمنهجيات والأسس العلمية لتكوين الأنساق الفكرية والمعرفية نحو اتجاهات قائمة على التعقد والمنظومية، والمؤكدة على التشابك بين جوانب المعرفة المختلفة.

وعلى جميع تلك التغيرات والتحولات أن تستهدف إعلاء قيمة وشأن الموارد البشرية لدورها الفاعل في عملية الإبداع، وتحرير المجتمع وتنمية طاقاته نحو التجدد والحيوية[3]. وهذا بدوره يتطلب إعداد قيادات علمية وتكنولوجية وإدارية ذات كفاءة عالية متميزة تقود حركة المجتمع نحو التنمية المستدامة.

---

(1) ضياء مجيد موسى، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

(2) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

(3) أحمد صقر عاشور، **آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب**، القاهرة 2007.

ـ إشكاليات إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي/الجامعي

في محاولة لإصلاح التعليم العالي وإعادة بنائه يبرز عدد من الإشكاليات التي تنبع من الأوضاع الراهنة لهذا التعليم وفيما يمكن أن تتجه إليه امتداداتها نحو المستقبل وترتبط بعض هذه الإشكاليات بما يلي:

1. تداعيات **العولمة** وتياراتها على المجتمع الجزائري وما يتخذ من مواقف وتفاعلات إزاءها.

2. كما ترتبط بالتداعيات **المحلية** على أنظمة التعليم العالي.

3. وأخيراً بإشكاليات نابعة من خريطة **النظام التعليمي** بمكوناته المختلفة، وفيما يلي تفصيل لتلك الإشكاليات:

1- الإشكاليات العالمية:

أضحت العولمة أمراً واقعاً لا يمكن إنكار آثاره على المجتمعات المختلفة، ولا تستطيع الدول عزل نفسها عن هذا التيار وإلا تعرضت للتدهور والانكماش والتهميش خاصة وأن المتغيرات المعرفية وثوراتها المتجددة تلقي بتوجهاتها على سياسات الدول وخياراتها التنموية بفعل الاعتماد والتبعية العلمية والتكنولوجية. وبفعل ضغوطها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمارسها المؤسسات الدولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة البنك الدولي والصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ويعتبر إنكار تيارات العولمة ومضامينها موقفا سلبيا مثلما يعد الانسياق لتياراتها والاستسلام لها ولتوجهاتها، كما لو كانت قدراً مقدوراً، موقفا أشد سلبية غير أن الموقف السديد هو دراسة مخاطر هذا التيار وفرصه الواعدة حتى نعرف ما يمكن أن نتسلح به من معارف وخبرات وآليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية في مواجهة العولمة والتكيف معها[1].

(1) ضياء مجيد موسى، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

وتلك مسؤولية كبرى في رسالة الجامعة، وفيما يمكن أن تحدثه من تأثير في ثقافة المجتمع حاضراً ومستقبلاً في إعداد طلابها ونتائج بحوثها.

ومن ثم تظل ضرورة تكوين القوة المجتمعية كإحدى الإشكاليات الهامة التي يتصدى لها العلم والمعرفة والتكنولوجيا في تكوين الجامعة الجديدة باعتبارها من أدوات العصر وأسلحة المستقبل. وهي الكفيلة باقتحامنا أسواق الاقتصاد العالمي ورفع مستوى الحياة وتحسين نوعيتها، وتنمية ثقافة أصيلة ومعاصرة ومتجددة مستثمرة ثورة المعلومات بعقل ناقل وخبرة واعية تنمي خصوصياتنا وقيمنا العربية والإسلامية.

ومن ثم ينبغي تعبئة كافة الجهود لصياغة سياسات رشيدة مرنة جسورة محورها الطالب الجامعي، وقيادة المسيرة الإنمائية، مع توفير الموارد اللازمة لذلك.

2- الإشكاليات المحلية:

تواجه محاولات إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي/الجامعي في الجزائر عددا من الإشكاليات التي يواجهها واقع المجتمع الجزائري في تفاعلاته الداخلية والخارجية فمن أهم العوامل الداخلية إبدال نظام الاقتصاد الموجه بنظام اقتصاد السوق. زيادة على استمرار النمو في معدلات التزايد السكاني وازدياد أعداد الأفراد المستهدفة من الخدمة التعليمية، حيث "انتقل عدد الطلبة من 3.000 طالب غداة الاستقلال إلى ما يزيد عن 750.000 طالب سنة 2004 والمطالب الموجهة لمؤسسات التعليم العالي لاستقبال أعداد متزايدة تتمثل في أزيد من مليون طالب ابتداء من سنة 2008"[1].

إن هذا التزايد السريع في عدد الطلبة نجم عنه عدة اختلالات ولهذا بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وذلك تماشياً مع التحولات التي عرفتها بلادنا في شتى الميادين وكذا متطلبات العولمة ومقتضيات مواكبة التطور الهائل في مجالي العلوم والتكنولوجيا[2].

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **ملف إصلاح التعليم العالي**، جانفي 2004.

(2)El Watan**, formation et marche du travail incompatible**, 17/05/2005

وسوف نقوم بتحديد تلك الإشكاليات فيما يلي:

1. ازدياد معدلات البطالة بين الخريجين من التعليم العالي/الجامعي، وانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة، وما صاحب ذلك من إقبال الخريجين، على أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم فيما يعرف بهدر الإمكانية للموارد البشرية ذات المستوى العالي. ومع ذلك تظل أهمية التوسع في التعليم العالي لمضاعفة نسب الخريجين في قوة العمل[1].

2. تغيير طبيعة العمل وعملية التوظيف بصفة مستمرة في إطار تفعيل آليات السوق الطليق وعدم مواكبة معدلات تطوير سياسات التعليم العالي لهذا التغير السريع والمتلاحق بشكل نوعي وكمي.

3. تراجع القطاع العمومي في مجال التوظيف مقارنة مع منتصف التسعينات كما أشارت إلى ذلك دراسة "محمد بن قرنة" حول مضمون 70 إعلان عن التوظيف تمثل فيما يلي:

- المؤسسة الجزائرية الخاصة تمثل 60٪ من سوق العرض.
- المؤسسة الأجنبية الخاصة تمثل 20٪ من سوق العرض.
- الشركات المختلطة تمثل 5٪ من سوق العرض.
- 85٪ من سوق العرض لصالح القطاع الخاص دليل كاف على التحول الهام الذي يحدث في الاقتصاد الجزائري خاصة في سوق العمل الذي يجلب بصفة خاصة حاملي شهادة التعليم العالي.

كما أن تحليل المضمون كشف عن نتائج لا تقل أهمية وهي أن:

- 75٪ من هذه الإعلانات تركز على الخبرة والقدرة على الإبداع كشرط ضروري للتوظيف.
- 85٪ من هذه الإعلانات تؤكد على التحكم في تكنولوجية الإعلام الآلي بدرجة عالية ويعد هذا المتغير حاسماً في الحصول على وظيفة.

---

(1) لحسن بوعبدالله، محمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- 60٪ من هذه الإعلانات تجعل إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل مطلبا ثابتا ولا غنى عنه في المستقبل".

هذه المؤهلات التي بسببها قد تقصى الأغلبية الساحقة من خريجي التعليم العالي إذا لم يتم التركيز عليها في فترة التكوين الجامعي الكلاسيكي.

خاصة وأن "سباق التنمية المتسارع الذي يجري بين المجتمعات على مستوى العالم هذا السباق الذي أصبح يعتمد على تكوين وتنمية ما يسمى بالمزايا التنافسية "*Avantages Compétitifs*" التي تركز بدورها على تنمية الموارد البشرية للمجتمع في اتجاهات مستحدثة غير مسبوقة يتمثل في الاستثمار المتعاظم في البشر من خلال التعليم والتكوين والتدريب على زيادة الإنتاجية وتنمية الجودة وتطوير الإبداع"[1].

3- إشكاليات ترتبط بالنظام التعليمي

أسهمت التحولات العالمية والمحلية للمجتمع الجزائري في إبراز عدد من الإشكاليات الخاصة بنظام التعليم العالي/الجامعي، وتتمحور هذه الإشكاليات في مدى جودة الخدمة المقدمة للمجتمع من هذا النظام من جهة، ودرجة وظيفية هذه الخدمة مع تجدد المطالب المجتمعية وتطورها من جهة ثانية، وخاصة ما تتطلبه برامج التنمية والتنوير والتثقيف التي تستلزمها مقتضيات ارتفاع مستوى الكفاءة والفاعلية والإنتاجية لدى القوة العاملة في الإنتاج والخدمات.

ويمكن تحديد مجموعة الإشكاليات في كيان نظام التعليم العالي في تشابكاتها مع الإشكاليات العالمية والمحلية التي سبق الإشارة إليها فيما يلي:

أ/ صياغة الغايات والأهداف والمقاصد في عموميات مجردة، تختلط فيما بينها مع الوسائل والضوابط والمسموح والمطلوب، والممنوع والمسكوت عنه، وبهذا الخلط الذي يبتعد عن التحديد والوضوح في مسيرة التعلم على بعد الزمن القريب والبعيد تصعب عملية المتابعة والتقييم، وتظل المشكلات عالقة دون حل، تطل برأسها من قانون إلى قانون ومن خطة إلى خطة، ومن وزير إلى وزير في الجزائر.

(1) *Mokhtar Lakhal,* ***l'Algerie de l'independance à l'état d'urgence,*** Larmises/ L'Hamattan 1992.

ب/ على الرغم من الأهمية البالغة للتعليم العالي كمرحلة لها قيمتها ووزنها ضمن النظام التعليمي فإنه في مسيرته قد اتخذ سياسة التوسع التراكمي المطرد شأنه شأن الدول السائرة في طريق النمو والتي اتخذت من التعليم الجماهيري بديلا للتعليم الانتقائي بسبب الطلب المجتمعي الملح عليه[1]. واستجابت الدولة لذلك دون التفات كاف لاحتياجاته المادية والبشرية ودون التخطيط ومواءمة جادة بينه وبين توجهات حركة تنمية المجتمع مما أدى إلى ضعف نسبي في المردود النوعي لهذا التعليم والذي يعتبر أحد العوامل في تزايد بطالة خريجيه.

ج/ يشكو التعليم العالي في الجزائر من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل العالي/الجامعي، من خلال تأكيد أساليب التلقين والحفظ وهيمنة الكتاب المقرر، مما ينأى بالمتعلمين عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي الذي يعتبر العلامة المميزة للتعليم العالي قمة الهرم التعليمي[2].

وقد أدى هذا إلى سيادة أنماط التفكير الاتباعية لما وجدنا عليه آباءنا في كثير من المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ولسوف تكون وسائط التعليم التكنولوجية وأنماط التعليم عن بعد وسائل مهمة في تطوير عمليات التعليم والتعلم المستقل والذاتي.

د/ التلكؤ في استجابة النظام الجامعي والعالي في أهدافه وبرامجه وطرائقه للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والمعرفية والحاجة إلى مراجعته من منظور الجودة التعليمية، ليصبح أكثر مواءمة لهذه التغيرات وأكثر مرونة وقدرة على تجسيد التفاعلات بينه وبين منظومات المجتمع الأخرى.

هـ/ الجامعة الجزائرية ككل مؤسسة مجتمعية "تعاني من وجود ثغرة بين مثلها العليا وواقعها يتسع حجم هذه الثغرة ويضيق تبعا لتأثير مجموعتين من العوامل وهي **المصالح الشخصية** و**المنظور الإيديولوجي**" فانخفاض مستوى أداء عدد غير قليل من أعضاء هيئة

(1) *Raymond lallez,* ***la formation des formateurs d'enseignement,*** Etude et Documents d'éducation UNESCO, N°04.

(2) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

التدريس يرتبط بهذه العوامل وبتقليدية نظم ومعايير اختيارهم حيث تعتمد هذه النظم بدرجة كبيرة على انتقاء من بين الذين لديهم القدرة على استظهار الحفظ وتلعب الوساطة والمصالح الشخصية دورا كبيرا في تنصيب أغلب هؤلاء دون الاهتمام بذكر مدى تمكنهم من مهارات التفكير والبحث العلمي والقدرات النقدية والإبداعية[1]. ويزداد حجم هذه المشكلة مع ما يثار حاليا حول تدني مستوى البحوث المقدمة للترقية، فضلا عما يحدث أحيانا من تطبيق بعض المعايير غير العلمية وغير الموضوعية عند تقييم الإنتاج العلمي. ومع التوسع في استخدامات الإنترنت تبرز ضرورة الالتزام بالأمانة العلمية نتيجة لنسخ البعض للمعلومات الواردة في صفحاتها بعد ترجمتها، دون أن تنسب إلى موقعها على – الويب- ونسبتها إلى نفسه. هذا فضلا عن ضرورة الالتزام بالضوابط العلمية المصطلح عليها في كتابة الأبحاث والكتب الجامعية.

و/ وبما أننا نحيا عصر المعلومات وتوظيف تكنولوجيا التعليم والبرمجيات، أصبح من الضروري تغيير وظيفة الأستاذ الجامعي من مجرد ناقل للمعرفة إلى دور الموجه والمرشد نحو مصادر المعلومات المتعددة، بحيث تصبح مهمته "مزيجا من مهام المربي والقائد ومدير المشروع البحثي والناقد والمستشار والمخرج السينمائي ومدير المسرح".

و/ ضعف الصلات بين نظام التعليم العالي وبين نظام التعليم قبل العالي وتقلص التنسيق والتكامل بين حلقات النظامين في تطوير المناهج والوسائل والطرق التعليمية بما يتناسب واحتياجات عصر المعلوماتية وإنتاج المعرفة، ومن ثم تتعالى الشكاوى من تدني مستوى الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءتهم لمتابعة دراستهم في مستوى التعليم العالي حيث ينقصهم التكوين العلمي المنشود.

ز/ ضعف مشاركة التنظيمات الداخلية لنظام التعليم العالي بدءا من الاتحادات وصولا إلى مجلس الجامعة بحيث تظهر القرارات أحيانا في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية غير معبرة عن مختلف الرؤى في الصياغة التكاملية للتشريعات واللوائح المنظمة للعمل وتتطلب هذه

(1)محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

المشاركة تجديد الأعراف والتقاليد الجامعية غير الرسمية، وتتزايد في الوقت الراهن الحاجة للتساند والتشابك بين التنظيمات المختلفة في اتخاذ القرارات القائمة على الديموقراطية التشاركية على مختلف المستويات، دون الاقتصار على تمثيل القيادات العليا في المنظومة الجامعية في عملية صنع القرار واتخاذه[1].

ح/ رغم كل الجهود التي تبذلها الجامعة للخروج من أزمتها وبرغم كل النصوص والوثائق التي أنجزت لتسطر لها مسار الخلاص من رواسبها القديمة إلا أنها إلى يومنا هذا لا تعرف كيف تتناول العلوم على مستوى عال لأنها لم تنس بعد فترة الاحتجاج والاستعمار الذي عاشته، الاستعمار الذي كان يعمل على احتلال ثقافي وفكري، فجل المراجع الجزائرية التي نشرت وعرفت رواجاً بين فترتي 1970 – 1990 كانت كلها متأثرة بالمناخ السياسي (الحزب الواحد) زيادة على أن هذا الوضع أنعشته هزات عالمية تحررية وصراع القطبين (الرأسمالي، والشيوعي) في فترة 1960 – 1970 هذا فضلاً عن تسرب إيديولوجيات جديدة توغلت في الفضاء الجامعي وطوقت الجامعة خوفاً من أن تنتج مفكرين متمردين على القالب الفكري المهيمن وحصرت مهام الجامعة في إنتاج إطارات تقنوقراطية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن تسيير الجامعة ونظامها وإدارتها يتم حسب خطة مصرح بها وهي التحكم في الجامعة لكي لا تصبح مركز تمرد فكري.

ـ العوامل المحددة لسياسات منظومة التعليم العالي:

في ضوء مجموعة التحديات التي سبقت الإشارة إليها وما حددنا من إشكاليات في تأثيرها على محاولات إعادة بناء وتخطيط سياسات التعليم العالي في إطار متغيرات الاقتصاد الحر يبرز عدد من الفرص والمخاطر التي يمكن أن تسهم بدور كبير في رسم الرؤى المستقبلية لتخطيط سياسات التعليم العالي.

وفيما يلي توضيح لمجموعة العوامل الحاكمة لتخطيط سياسات التعليم العالي في المستقبل القريب والبعيد.

(1)بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

وتنقسم مجموعة العوامل الحاكمة لمنظومة التعليم العالي إلى نوعين من العوامل، أحدهما يرتبط بدفع الأداء وحفزه لينمو ويزدهر لتحقيق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال خريجيه، وما تقدمه من أبحاث علمية رصينة ومتجددة والآخر يقف في سبيل تطور الأداء والتجديد للمنظومة التعليمية لينحصر دورها في خطط التنمية وعلاقتها بالمجتمع وتقدمه.

وفيما يلي توضيح لمجموعة هذه العوامل:

ـ العوامل الحافزة:

وقد تم استقراء هذه العوامل اهتداء بأطر التحديات والإشكاليات والمتغيرات العالمية والمحلية، سياسة واقتصادا وتعليما وثقافة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك العوامل:

أ/ على الرغم من أن الجامعة الجزائرية في نشأتها الأولى نشأت كجامعة فرنسية ولخدمة أبناء المستوطنين في الجزائر ولم تكن تختلف عن الجامعة الفرنسية إلا في"خصوصية واحدة هي كونها تحتوي على فروع أصلية ومحلية بالزيادة على الفروع الأساسية التي تدرس في الجامعة الفرنسية وتسعى إلى تطوير العلم في الجانب الأوربي والإفريقي تحت لواء الغرب والشرق"[1]. على الرغم من هذا فإن هذه الرؤية لأهداف التعليم بها قد تغيرت فيما بعد ففي سنة 1920 ومع ظهور الحركة الوطنية العصرية من طرف المثقفين الجدد كالصحفيين القضاة، الأطباء، بدأ الاهتمام بالتعليم، باعتباره وسيلة للتحرر ورغم أنه بعد استقلال الجزائر بقيت الجامعة الجزائرية محافظة على طابعها الموروث عن السلطة الاستعمارية وذلك عبر برامج التعليم والهيئة التدريسية وعبر نظام الامتحان حتى إصلاح جويلية1971 الذي وضع حدا لتبعية النظام التعليمي وبالتالي استقلالية الجامعة الجزائرية. ورغم كل المحددات الداخلية والخارجية تظل الجامعة طاقة دافعة لدخول الجزائر إلى هذا القرن رغم قصورها في

(1) **Les Amis De L'association De L'université,** Université D'alger 1945 A

الواقع الراهن، وقد قامت بذلك الدور الوطني بفعل احتضان رسالتها القومية والعلمية والجهود المبذولة في تطويرها، تعليما وبحثا وإسهاما في العمل الوطني.

ب/ من العوامل الحافزة أيضا تعبير الإرادة السياسية العليا عن إيمانها العميق بدور التعليم حيث تأكد ذلك في مختلف المناسبات.

من مقولات السيد رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء ذكرى يوم العلم بقسنطينة أنه "لا مجال لأي تطور يذكر وتنمية في أي بلد يسعى للخروج من براثن التخلف إلا إذا تسلح أبناؤه بالعلم التكنولوجي والمعرفة والتخطيط المنظم لغد أفضل في عصر أصبح يعرف بمجتمع المعرفة والمعلومات، كما أكد على ضرورة إقدام الأجيال على عالم التكنولوجيا والبحث العلمي وامتلاك آليات وأساليب الاستفادة من طفرة الإعلام الآلي وبرامجه"[1].

لا شك أن ما تقدمه القيادة السياسية العليا، يعتبر رصيدا مهما يولد طاقة محفزة لدور التعليم، خاصة في احتياجات تطويره لتكوين مواطن القرن الحادي والعشرين.

ج/ الرغبة في التعلم تعد محورا من محاور ثقافتنا العربية والإسلامية كفريضة دينية بدءاً من عصر الرسالة الإسلامية وقائدها محمد، صلى الله عليه وسلم. وقد تنامى الطلب المجتمعي على التعليم العالي لما تقوم به الجامعة من أدوار وبخاصة في إعداد القوى البشرية العالية المستوى، وفي إتاحة الحراك الاجتماعي مما أدى بالتوسع المستمر في زيادة أعداد الملتحقين بالجامعة، وإلى التوجه نحو إنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية حيث تضم الشبكة الجامعية الجزائرية حالياً "60 مؤسسة للتعليم العالي منها ملحقتان جامعيتان موزعة على 41 ولاية عبرة التراب الوطني تضم 27 جامعة (بما فيها جامعة التكوين المتواصل) و16 مركزا جامعيا و06 معاهد وطنية و05 مدارس وطنية و04 مدارس عليا للأساتذة كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي، الملحقة الجامعية بتسمسيلت تتبع بيداغوجياً وإدارياً جامعة تيارت، والملحقة الجامعية بغيلزان تتبع بيداغوجياً وإدارياً جامعة مستغانم".

(1)جريدة الأحرار 17- 04- 2008، ص 04

جميع هذه المؤسسات على تنوع خلفيات إنشائها تمثل إضافة كمؤسسات لتعليم العالي وتمد نطاق خدماتها لتشمل فئات اجتماعية ومناطق جغرافيا متعددة لتلبية الطموح إلى الالتحاق بالتعليم العالي/الجامعي.

د/ التزايد المستمر في أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم واستمرار إيفاد البعثات مما يساعد على تحسين مستويات الأداء في معظم قطاعات التعليم العالي.

هـ/ زيادة حجم المعلومات في العصر الراهن وتقدم وسائلها التكنولوجية وما صاحب ذلك من ربط للعلم بحياة الفرد والمجتمع، وإبراز كيفية مساهمة العلم في حل المشكلة القائمة[1].

و/ إن الجزائر كما يشير الأستاذ *Ghouati*[2] تواجه مشكلة الانعزال والتأخر التكنولوجي وذلك بسبب الدور الثانوي الذي أوكل لهذه الوسائل في السياسة التطبيعية السابقة ولتصحيح هذا العجز وقعت الحكومة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي اتفاقية مفادها إنشاء جامعة التكوين المتواصل عن بعد (*Université Virtuelle*) على شكل 38 مركزاً. خمس مراكز في فرنسا وثلاثة وثلاثون مركزاً في الجزائر ومن أهدافها:

- تحسين واضح وملحوظ في تحصيل المعارف والكفاءات والطرق الجديدة للعمل.
- اتصال الأساتذة بالمعلومات العلمية والرقمية التي تسمح بتجديد المعارف وتكييف المناهج.
- التعليم الكمي والكيفي عن طريق الاتصال (*Acces*) لأكبر عدد من الأفراد.
- تكوين ورسكلة المكونين في التعليم العالي والثانوي.
- إدماج التعليم العالي الجزائري في فضاء جامعي عالمي منفتح وتعاوني (*Collaboratif*).
- إسهام الأساتذة والباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج في تطوير الجامعة الجزائرية".

---

(1)نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

(2)Ahmed Ghouati : **TIC et formation à distance en Algérie** ; Université Virtuelle – creod N° 71, 2005.

ـ العوامل المعوقة:

إلى جانب مجموعة العوامل المحفزة لأداء منظومة التعليم العالي الجامعي وتطويرها توجد مجموعة أخرى تعوق تحقيق سياستها وتقيد حركة أدائها ولقد سبقت الإشارة إلى مجموعة هذه المعوقات التي تحد من انطلاقة تطوير منظومة التعليم العالي في استعراض الإشكاليات التي تتضمنها تلك المنظومة التعليمية نلخصها فيما يلي:

1. تآكل استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية وتنامي التنميط المركزي والخوف والتهيب من أي تغير أو مبادرة أو ابتكار، مما قد يصبح مغامرة غير مأمونة العواقب[1].

2. جمود المناهج وطرق التدريس وتجزئة المعرفة دون محاولات لتكاملها وغلبة التفكير الاتباعي المساير، والإفراط في الإعارات وعدم تجديد المكتبات وتطويرها وغير ذلك مما يؤثر في جودة التعليم[2].

ومما يستحق التنويه هنا عند طرح المعوقات التي تصادفها عملية تطوير السياسات والخطط لمنظومة التعليم العالي/الجامعي ما يلي:

أ/ التباطؤ في إحداث تطوير نوعي لاستعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية وعدم حث الجيل الأقدم من أعضاء هيئة التدريس على اكتساب مهارات التعامل مع تكنولوجيا التعليم ووسائط الاتصال الإلكتروني[3].

3. من العوامل المعوقة لأداء المنظومة التعليمية في الجامعة هو أنه رغم المبالغ الهامة التي تخصصها الدولة للتعليم العالي مما يعني أنها تولي أهمية للتعليم العالي/الجامعي، لكن هذا لا يعني أنها تعطي مكانة للجامعة في سياساتها المختلفة. فهناك فرق بين "الاهتمام" بتخريج الجامعيين وبين "المكانة" التي توليها للجامعة، فالجامعة يجب أن تكون لاعباً محورياً في

(1) Raymond lallez, **la formation des formateurs d'enseignement,** Etude et Documents d'éducation UNESCO, N°04.

(2) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر،** دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

(3) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

التنمية وهذا الدور لا يمكن أن تقوم به إلا من خلال المكانة التي تعطيها لها الدولة في إعداد وتحقيق برامجها وتثمين بحوثها، ومنها تكتسب الجامعة مكانتها في المجتمع[1].

ولأن هذه المكانة غير متوفرة أو متوفرة باحتشام في الوقت الراهن، فقد ينجم عنها تزعزع مكانة الأستاذ الجامعي في الدولة وفي الجامعة وفي المجتمع، ونلمس هذه المكانة المتزعزعة من خلال الوضعية السوسيو- مهنية الهزيلة والتعيسة. وهي التي جعلته لا يعطي المكانة اللائقة للجامعة والبحث العلمي والإنتاج المعرفي، وجعلته ينأى وهو غير معذور حتى عن "تطوير نفسه" وإعداد رسالته أو أطروحته التي لا تجلب له امتيازات ذات دلالة مهنية أو اجتماعية. بمعنى أنه حتى الحصول على شهادات عليا لا ينعكس ايجابياً على الحياة الاجتماعية للأستاذ. وبالنتيجة تلاشت بشكل شبه تام مكانة الجامعة عند الأستاذ لأنها لا توفر له الحياة الكريمة، وتلاشت مكانة العلم والبحث العلمي، وساد عدم إيلاء أهمية للوقت والتوقيت والعملية التدريسية، وهذا أمر خطير للغاية وربما قد تكشف دراسات علمية أن الوقت الحقيقي المدرس فعلاً في أي مادة لا يتجاوز 30 دقيقة من أصل ساعتين أو ساعة ونصف المقررة للحصة".

وهكذا بالتدريج تدحرجت مكانة الطالب عند الأستاذ، مثلما ضاعت مكانة الأستاذ عند الطالب. ويحضرنا في هذا المقام مثال عن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئاسة رونالد ريغن "فحين شعرت أمريكا بأن التكنولوجية الأمريكية أصبحت مهددة من قبل اليابان وألمانيا في الثمانينات حينها تم عقد مؤتمر تحت رعاية البيت الأبيض لتطوير التعليم، وأصدر المؤتمر تقريرا عنوانه "أمة في خطر" حينها ركزت أمريكا جهودها على التعليم والمعلم لمواجهة الخطر الزاحف من آسيا وأوروبا فكان لها ما أرادت.

ولما أدركت الدول الآسيوية وخاصة المعروفة باسم "النمور" أهمية التعليم في الرقي والتنمية قررت أن تخصص أعلى المرتبات للمعلمين والأساتذة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم دول قوية اقتصاديا وتكنولوجيا.

(1) محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

لقد شعرت اليابان اليوم بخطورة "الفجوة الرقمية" بينها وبين أمريكا، فقررت إعادة النظر في مقررات التعليم وفي واقع المعلم على طريقة ما فعلت أمريكا في عهد ريغن. لقد أدركت جميع دول العالم أن "الرقي والتنمية" لا يمكن أن يتحققا إلا بالتعليم ولا يمكن تطوير التعليم إلا من خلال الاهتمام بالمعلم مادياً واجتماعياً ومعرفياً ففعلت وحصدت نتائج ما غرست".

4. تزعزع مكانة الجامعة والأستاذ الجامعي أنشأ "فراغاً" لم تملأه سوى المنظمات الطلابية التي تكاد تتحكم بشكل "شبه فعلي" في الجامعة. وتعمل على تعزيز "تسيير المكانة المهزوزة للجامعة من خلال العمل فقط على الحصول على العلامات وتحقيق النجاح بدون جهد ولا كد ولا دراسة بحجة "الاكتظاظ" وبحجة ضعف الخدمات المرافقة للحياة الطلابية الجامعية. ومع الوقت تحول هامش الحرية الذي تتيحه الجامعة للطالب بهدف خلق الابتكار وروح الابداع إلى مولد للفوضى، وأنشأ "أخلاقاً جامعية" بديلة لا صلة لها بتاتاً بالأخلاق الجامعية الحميدة، حيث يسود عدم الاحترام للأستاذ والموظف والمسؤولين المباشرين في الأقسام والكليات وحتى عدم احترام الآداب والأخلاق العامة للمجتمع الجزائري وهكذا ضاع الكل في الكل فلا أحد يعطي المكانة اللائقة للآخر وهي وضعية غير مقبولة على الإطلاق، وهي حالة استثنائية جداً[1].

5. من العوامل المعوقة أيضا هو عدم وجود مكانة للمتخرجين النجباء وعدم التكفل بهم وهنا تكمن أول ثغرة في النظام التعليمي الجزائري وحتى العربي على وجه التعميم. فخلال مرحلة التدريس، بينت الملاحظة أن هناك الكثير من الطلبة النجباء، الذين استفادوا مما قدمه لهم الأساتذة في الجامعة وأضافوا له كثيرا مما هو متوفر في الكتب الورقية والإلكترونية من معارف نظرية وتطبيقية، هؤلاء هم مفخرة الجامعة الذين بإمكانهم إثبات ذاتهم في عالم الشغل وإفادة مجتمعهم ودولتهم والإنسانية أيضا. لكن بكل أسف عندما تسأل عن هؤلاء النجباء أين هم؟ وماذا يفعلون؟ لا تجد الجواب وإذا وجدته لن يكون شافياً وأحياناً يكون قاتلاً. فهم إما أن يكونوا قد توجهوا لعالم الشغل في تخصص غير تخصصهم

(1)محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

بدافع الحاجة، وإما هاجروا إلى بلدان أخرى، والقليل جداً منهم ساعده الحظ في مواصلة الدراسات العليا، والأقل منهم تحصل على شغل ملائم، وهكذا يتخرج في بعض الأحيان طلبة جامعيون، لكن لا يجدون من يتكفل بهم بعد تخرجهم فتضيع الطاقات والقدرات.